

## نشرة دورية عن اهم موضوعات المنظمات الاقتصادية الدولية

يناير ٢٠٢٢

في ضوء أهمية مفاوضات المنظمات الاقتصادية الدولية بصفة عامة، ومنظمة التجارة العالمية بصفة خاصة، وتأثير تطوراتها على التجارة الدولية، فيما يلي عرض موجز عن اهم الموضوعات التي طرحت بالمنظمة خلال شهر يناير ٢٠٢٢ والتي افاد بها مكتبنا التجارى في جنيف، وتتناول النشرة الموضوعات التالية:

- نتائج الاجتماع الوزاري المصغر (الغير رسمي) الذي انعقد في ٢١ يناير ٢٠٢٢.
- الاجتماع التشاوري للمجموعة الافريقية بمنظمة التجارة العالمية في ٢٦/١/٢٠٢٢.
- مبادرة البيان المشترك (JSI) حول التجارة الإلكترونية.
- مبادرة تسهيل الاستثمار من اجل التنمية.

### ١- نتائج الاجتماع الوزاري المصغر الذي انعقد في ٢١ يناير ٢٠٢٢

- عقد افتراضيا يوم ٢١ يناير ٢٠٢٢ اجتماعا وزاريا مصغرا غير رسمي والذي دعا إليه المستشار الفيدرالي السويسري *Guy Parmelin* وهو الوزير المسئول عن الاقتصاد والتعليم والبحوث في سويسرا كبديل عن الاجتماع المصغر الذي كان من المخطط عقده على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس والذي تم تأجيله للفترة من ٢٢-٢٦ مايو القادم.
- يهدف الاجتماع إلى إعطاء دفعة للملفات التفاوضية ذات الأولوية على اجندة منظمة التجارة العالمية، بعد تأجيل المؤتمر الوزاري الثاني عشر، وخاصة خطة استجابة المنظمة لجائحة كورونا، والمفاوضات الجارية حول بعض أنواع الدعم المقدم لمصايد الأسماك، وملف مفاوضات الزراعة، واخيرا ملف إصلاح المنظمة وتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف.
- شارك في الاجتماع المكتب التجارى في جنيف ، والمدير العام للمنظمة ورئيس المجلس العام ، وبمشاركة نحو ٢٨ وزيرا - او من ينوب عنهم - من الدول أعضاء المنظمة ( من بينهم من الدول الأفريقية: المغرب / الكاميرون / جنوب افريقيا / نيجريا / كينيا).
- ركزت مداخلات الدول النامية مثل الصين والهند واندونيسيا وجنوب افريقيا والكاميرون ممثل المجموعة الافريقية خلال الاجتماع حول ضرورة إنجاز خطة استجابة المنظمة للجائحة بما فيها

موضوع الاعفاء المؤقت من انفاذ بعض احكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التريپس *TRIPS Waiver*، والتأكيد على أهمية أن يتوافق اتفاق الدعم الخاص بمصايد الأسماك مع هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة رقم ١٤,٦ بشأن بعض أنواع الدعم الموجه لمصائد الأسماك، والتوصل لحل دائم لبرامج التخزين الحكومي.

- كما اكدت الدول النامية فيما يتعلق بملف مفاوضات الزراعة خاصة الصين والهند واندونيسيا ممثل مجموعة الـ ٢٣ النامية على ان المساس بالحد الأدنى للدعم الذي تمنحه الحكومات لمزارعيها ضمن اتفاق الزراعة هو خط احمر بالنسبة لها من منطلق الحجم الكبير الذي تمنحه لمزارعيها في القطاع الزراعي، والذي لا يمكن تحجيمه او تخفيضه نظرا لعدد السكان الهائل، بالإضافة إلى التوصل لحل دائم لبرامج التخزين الحكومي، وألية الوقاية الخاصة استنادا لمحددات الأمن الغذائي لكل عضو من الدول النامية، كما شدد وزراء عدد من دول المجموعة على ضرورة الالتزام بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموا.

- فيما قادت الدول المتقدمة وعلى رأسها سويسرا والمملكة المتحدة والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية الدعوات لإصلاح المنظمة مع التأكيد على أهمية إنجاز خطة استجابة المنظمة للجائحة من منظور شامل، وكذا التركيز على زيادة انتاج اللقاحات وتوزيعها بشكل عادل على كافة دول العالم، هذا ولم يحدث توافق بين وزراء الدول المتقدمة والنامية حول مسألة اصلاح المنظمة من خلال استكمال التعيينات في جهاز الاستئناف حتى تتمكن المنظمة من استعادة دورها في حل النزاعات التجارية بين الأعضاء.

## ٢- الاجتماع التشاوري للمجموعة الافريقية بمنظمة التجارة العالمية في ٢٦/١/٢٠٢٢

قامت السيدة *Ngozi Okonjo-Iewala* بعقد الاجتماع التشاوري للمجموعة الافريقية بمنظمة التجارة العالمية في ٢٦/١/٢٠٢٢ بمشاركة السيد السفير رئيس البعثة المصرية، والمكتب التجاري في جنيف، وذلك بمشاركة أكثر من ٤٠ من سفراء وممثلي الدول الافريقية والاتحاد الافريقي في جنيف، وفيما يلي اهم مخرجات الاجتماع:

- أهمية عقد المؤتمر الوزاري الثاني عشر حضوريا خلال العام الجاري، على ان يتم النظر في تحديد الموعد فور وضوح الموقف الوبائي لانتشار متحور اوميكرون في سويسرا مع نهاية شهر فبراير او أوائل شهر مارس القادمين.

- حث المجموعة على أهمية البناء على وثيقة المخرجات *Outcome Document* التي كان قد تم التوصل إليها قبل موعد عقد المؤتمر الوزاري المؤجل من شهر نوفمبر ٢٠٢١، والتأكيد على أهمية تحقيق تقدم والخروج بنتائج محددة من هذه الملفات التفاوضية لعرضها، وإقرارها في المؤتمر الوزاري القادم، وتحديد المجموعة الأفريقية للموضوعات ذات الأولوية بالنسبة لها والمطروحة على اجندة المنظمة وهي:
  - استجابة المنظمة للجائحة
  - مفاوضات دعم مصائد الأسماك.
  - مفاوضات الزراعة.
  - إصلاح المنظمة.
- الإقرار بأهمية موضوعات أخرى ترى بعض دول المجموعة طرحها مثل ملف التجارة والتنمية، التجارة والتمويل، التجارة والبيئة، وضرورة مشاركة المجموعة الأفريقية في المفاوضات الخاصة بهذه الملفات ، ولكن يجب تناول تلك الموضوعات مستقبلا حتى لا يتم تشتيت المفاوضات وتكون النتيجة عدم تحقيق تقدم في أي من الملفات التفاوضية.
- التوافق على ان الاعفاء المؤقت من تطبيق بعض احكام اتفاقية حقوق الملكية الفكرية التربس *TRIPS Waiver* يمثل أولوية أولى في استجابة المنظمة للجائحة وان التوصل إلى توافق بشأنه داخل المنظمة سيكون من خلال ابداء مرونة في بعض الملفات التفاوضية ذات الأولوية للدول المتقدمة ومن أهمها القيود على الصادرات وبعض موضوعات ملف الزراعة. وقد طلبت سفيرة جنوب افريقيا من المدير العام للمنظمة سرعة المضي قدما في مفاوضات هذا الموضوع مع الدول المتقدمة نظرا لأنه سيساهم في انقاذ حياة كثير من مواطني القارة لا سيما في ظل تدنى معدل تلقى اللقاحات في القارة والذي يقدر بنحو ١٠٪ فقط من إجمالي سكان دول القارة، كما ان انتاج اللقاحات سيأخذ وقت بعد إقرار الإعفاء *TRIPS Waiver*، ومن ثم أهمية عامل الوقت لتحقيق الهدف.

### ٣- مبادرة البيان المشترك (JSI) حول التجارة الإلكترونية

عقد في ٢٨ يناير ٢٠٢٢ بمقر المنظمة اجتماع تشاوري بشأن مبادرة البيان المشترك (JSI) حول التجارة الإلكترونية، علما بأنه لم يتم تحديد بعد الموقف المصري من المبادرة، وقد تم مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بـ "تمكين التجارة الإلكترونية" والتي تضمنت الآتي:

- أ- التخاطب أو التراسل غير الورقي Paperless Exchange  
ب- النفاذ أو الوصول المفتوح للإنترنت Open Internet Access  
ت- الأمن السيبراني Cyber Security  
ث- الرسوم الجمركية  
ج- العمليات أو المبادلات الإلكترونية Electronic Transactions

ح- خدمات المدفوعات الإلكترونية، حيث توافق الدول على أن يكون نظام الدفع الإلكتروني غير خاضع للتمييز وأن لا يتم استخدام نظام التراخيص بشكل تمييزي، وعلقت الولايات المتحدة أنها ترغب في أن تجعل هذا الأمر متاح بسهولة للشركات الصغيرة والمتوسطة لكي تستفيد من نظم المدفوعات العابرة للحدود Cross Border Payments، كما طلبت أن يكون هناك ضوابط يتم الاتفاق عليها إذا تم تطبيق هذه الاتفاقية على مدفوعات التجزئة.

- خ- التجارة الإلكترونية العابرة للحدود Cross Border e-Commerce  
د- تسهيل التجارة المعزز Enhanced Trade Facilitation

#### ٤- مبادرة تسهيل الاستثمار من أجل التنمية

- عقد خلال الفترة ٢٦-٢٧ يناير ٢٠٢٢ اجتماعات المجموعة التشاورية الخاصة بمناقشة البيان المشترك Joint Initiative Statement والأعمال والمستندات الخاصة بمبادرة اتفاقية تسهيل الاستثمار من أجل التنمية Investment Facilitation for Development، والتي لم تحدد مصر الموقف بشأنها بعد.
- استعرض منسق المشاورات مندوب دولة شيلي نتائج المشاورات التي تمت على مدار الفترة التي سبقت تاريخ المؤتمر الوزاري الثاني عشر (قبل تأجيله) والتي تمخض عنها النص المنقح Easter text Rev. 5 فضلا عن التوصل لإعلان مشترك تم اعتماده في المجلس العام في نهاية العام السابق برعاية ١١٠ دولة عضو.
- استهدف الاجتماع التشاور حول مواقف الدول الأعضاء من النص فيما يتعلق ببعض الأمور ذات الأولوية على أجندة المفاوضات ومنها موضوع منح المعاملة الخاصة والتفضيلية والنص الخاص

بها، وموضوع تعريف المستثمر من دولة أخرى عضو، والمعاملة الخاصة والتفضيلية، وأخيرا موضوع التقييم الذاتي للاحتياجات في الدول النامية.

■ جدير بالذكر بأن مندوب سويسرا قد أكد خلال الاجتماعات على ضرورة الالتزام بالتوجه لأن تصبح هذه الاتفاقية متعددة الأطراف داخل المنظمة وليس اتفاقية يلتزم بها مجموعة من الأعضاء، لاسيما وأن البيان المشترك خرج بتوافق أكثر من ١١١ دولة ومن ثم يؤكد ضرورة التوافق على نص مشروع الاتفاقية قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني عشر، وأشار أن الأولوية في الفترة القادمة يمكن أن تشمل المناقشات حول مفهوم الاستثمار المستدام Sustainable Investment من خلال مناقشات فنية لتعميق الفهم حول هذا المفهوم داعيا الدول التي تقدمت بهذا المقترح لاستعراض رؤيتها في هذا الإطار لاسيما في ضوء أهمية وجود توازن بين التزامات الدول وواجبات المستثمر.

■ وفي ختام المناقشات أشار منسق المشاورات إلى وجود توافق بين الدول الأعضاء على ضرورة الالتزام بالتوصل الى نص نهائي بشأن الاتفاقية المرتقبة قبل نهاية العام الحالي، واستمرار آلية مجموعات العمل المصغرة خاصة تلك التي تناقش موضوع النطاق في عملها، وطلب من الدول الداعمة لتضمين الاتفاقية نص بخصوص الاستثمار المستدام أن تقدم أطروحات فنية تدعم وجهة نظرهم مع التركيز على الإطار القانوني العام للاتفاقية المرتقبة، وسبل دمجها في مجمل نظام منظمة التجارة العالمية.

■ ورغم وجود نص منقح للمبادرة إلا أنه لم يتم التوصل إلى توافق بشأن بعض الأمور منها على سبيل المثال التحفظ على تعريف مصطلح المستثمر في إطار الاتفاقية المرتقبة والتخوف من إمكانية أن تؤدي إلى تداخل المفاهيم والتطبيق مع اتفاقيات دولية أخرى أو أن يؤدي إلى خلط المفاهيم فيما بين الاستثمار Investment والمستثمر Investor، في حين ترى دول أخرى أنه لا يوجد ما يدعو للقلق من تداخل التعريفات مع اتفاقيات دولية أخرى لاسيما وأن هناك Firewall Clause وهو كافي للحيلولة دون استخدام التعريف لأغراض فض المنازعات.